

في إطار اتفاق جنيف التاريخي الذي دخل حيز التنفيذ

ملف إيران النووي : القوى العظمى تبدأ تخفيف العقوبات .. وواشنطن تؤكد صعوبة المرحلة المقبلة

واشنطن - وكالات - قال مسؤولون أمريكيون إن الولايات المتحدة شرعت في تنفيذ التزاماتها المتعلقة بتخفيف العقوبات المفروضة على إيران في مجالات صادرات النفط وتجارة المعادن النفيسة وخدمات السيارات في إطار الاتفاق النووي الذي دخل حيز التنفيذ يوم الاثنين.

وقال البيت الأبيض إنه في مقابل خطوات اتخذتها إيران لوقف أكثر نشاطها النووي حساسية فإن الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وألمانيا وروسيا والصين والإتحاد الأوروبي «ستتخذ اليوم» الاثنين، التزاماً بيده تنفيذ التخفيف المحدود «للعقوبات» الذي اتفق عليه مع إيران.

وقال جاي كارني المتحدث باسم البيت الأبيض «في الوقت نفسه ستواصل التنفيذ النشط للعقوبات التي ستظل قائمة طوال الشهر الستة».



جانب من المفاوضات جنيف النووية

في الكونجرس إلى السعي لسن تشريع يشهد العقوبات على طهران. وتعد أوباما بنقش مثل هذا التشريع.

وقالت جين ساكي المتحدثة باسم وزارة الخارجية الأمريكية إن الاتفاق إيران سيمهد الطريق لمفاوضات بشأن اتفاق طويل الأجل لاحتواء برنامج إيران النووي.

وأضافت أن هذه المفاوضات ستستكون أكثر تعقيداً ونحن مقلوبون عليها مدركين للصعوبات التي تنتظرنا.

وقالت الخارجية الأمريكية إنه في ضوء تنفيذ إيران لتعهداتها الأولية في الاتفاق النووي «أخذت إيران سيمهد الطريق لمفاوضات اللازمة لتخفيف جهود زيادة الخفض في صادرات النفط الإيرانية».

وأضاف المسؤول ان واشنطن ستسمح لإيران بالحصول على ايرادات نفطية مجمدة في الخارج قيمتها 4.2 مليارات دولار على دفعات في إطار جدول محدد على مدى الأشهر الستة. وستكون قادرة على الحصول على الدفعة الأخيرة في اليوم الأخير من تلك المدّة.

واتخذت واشنطن أيضاً خطوات لتعليق عقوبات مفروضة على أفراد غير أمريكيين شاركوا في صفقات لتصدير البتر وكيمياءات الإيرانية بالإضافة إلى تجارة محددة في الذهب والمعادن النفيسة مع طهران وتوريد السلع والخدمات إلى صناعة السيارات الإيرانية.

وقال مسؤول كبير بإدارة الهجمات التي وقعت في المنطقة طلب عدم الكشف عن اسمه في مؤتمر صحافي عبر الهاتف «هذا الإجراء المؤقت لن يصلح للاقتصاد الإيراني. لن يقرب الأمر من ذلك».

وأشار المسؤول إلى أن معدل التضخم في إيران لا يزال قرب 40 في المئة وهو من أعلى المعدلات في العالم وإن من المتوقع أن يواصل اقتصادها الانكماش.

وأضافت أن ذلك سيسمح للدول الست التي تشتري النفط الإيراني بالمستويات الحالية طيلة مدة الاتفاق النووي وهي ستة أشهر.

وقال مسؤول أمريكي ان صادرات إيران النفطية تقل حالياً بنسبة 60 في المئة عن مستواها قبل نحو عامين وستظل عند هذه المستويات المنخفضة.

تايلند: الحكومة تفرض حالة الطوارئ

باتوك - وكالات - فرضت حكومة تايلند حالة الطوارئ لمدة 60 يوماً في باتوك والاقليم المجاورة بدءاً من 22 يناير لاحتواء حركة احتجاجية أغلقت أجزاء من العاصمة في محاولة لإرغام رئيسة الوزراء بجلوك شيناواترا على الاستقالة.

وأعلن فيسارن تيكاتيراوات نائب وزير

مقتل قائدها في غارة جوية شنتها طائرة بدون طيار.

وأوضح مسؤول عسكري لوكالة فرانس برس أن الغارات الجوية بدأت مساء الإثنين، مضيفاً أن مروحيات مقاتلة شاركت فيها.

وذكرت تقارير أن الغارات الجوية لا تزال مستمرة، ولم يتضح حتى الآن إذا كان هناك ضحايا من المدنيين سقطوا جراء هذه الغارات.

وقتل 13 شخصاً في هجوم انتحاري يوم الإثنين بالقرب من منشأة عسكرية في روابندي الواقعة جنوبي العاصمة إسلام آباد.

باكستان: 25 قتيلاً جراء الغارات الحكومية على وزيرستان

والسفي رئيس الوزراء الباكستاني نواز شريف، الذي يتعرض لضغوط لاتخاذ موقف أكثر صرامة إزاء المسلحين، حولته الخارجية للمشاركة في المنتدى الاقتصادي العالمي في دافوس عقب هجوم الأحد.

وهذان الهجومان من بين أكثر الهجمات خطورة ضد الجيش الباكستاني خلال الشهر الأخير، ويقول مراسلون إنهما ستنير المشاوف مجدداً بشأن استراتيجية باكستان للتعامل مع المتشددين في الوقت الذي تحرص فيه الحكومة على مواصلة مباحثات السلام.

اسلام آباد - وكالات - قصفت طائرات حربية باكستانية مواقع يشتبه بأنها تابعة لحركة طالبان في إقليم شمال وزيرستان عقب موجة من الهجمات استهدفت قوات الأمن.

وقتل 25 مسلحاً في هذه الهجمات التي وقعت في المنطقة القبلية الواقعة على الحدود مع أفغانستان، حسبما أفاد مسؤول عسكري.

وكان 20 جندياً باكستانياً لقوا حتفهم الأحد في كمين استهدف قافلة عسكرية.

وتعددت حركة طالبان بعد باكستان بتكليف هجماتها بعد

.. ومجهولون يختطفون 60 عاملاً في إزالة الألغام بأفغانستان

أفغانستان لر وبتنر «عندما وصلوا جاء مسلحون على دراجات نارية وركبوا معهم سياراتهم عنوة وأجبروهم على التوجه إلى قرية قريبة».

وأرغم الخاطفون عمال إزالة الألغام على النزول من السيارات وتوجهوا سيراً إلى الجبال المجاورة ولم يظهرها منذ ذلك الوقت.

وقال هماميون «تمكن بعض عمال إزالة الألغام من الفرار إلا أن أكثر من ستين ما زالوا محتجزين» مضيفاً أن مجلس القبائل في المنطقة يتفاوض من أجل الإفراج عنهم.

وأرسلت شرطة إقليمية إلى القرية. ولم تعلن أي جهة مسؤوليتها عن الخطف.

كابول - وكالات - خطف مسلحون مجهولون أكثر من 60 أفغانياً يعملون في إزالة الألغام للديابات في إقليم هرات بغرب أفغانستان أمس في أكبر جريمة خطف جماعي في المنطقة التي تعاني من مشاكل أمنية الآن.

ووصل أكثر من 60 أفغانياً يعملون في مجموعة «ذا هالو تراست» البريطانية لإزالة الألغام إلى قرية في منطقة بشتون زرغون قبل الساعة الثامنة صباحاً للبدء في إزالة الألغام المضادة للدبابات التي ترجع إلى فترة الاحتلال السوفييتي في الثمانينات.

وقال فريد هماميون مدير ذا هالو تراست في

إضافي للانضمام لجنود مهمة حفظ السلام في جنوب السودان ليرتفع عدد الجنود الدوليين العاملين هناك إلى ما يقرب من 13 ألف جندي.

ويأتي ذلك بعد استعادة قوات النظام مدينة بور الاستراتيجيية من أيدي المتمردين كما قال الجيش أيضاً أنه تمكن من استعادة مدينة مالاكال بعد قتال استمر عدة أيام.

وكانت دولة جنوب السودان انفصلت عن السودان في عام 2011 بعد نزاع دموي لأكثر من عقدين، لتصبح أحدث دولة في العالم.

رئيس جنوب السودان اتهمها بأنها تصرف كحكومة موازية سافاكير يفتح النار على الأمم المتحدة

جوبا - وكالات - اتهم رئيس جنوب السودان سالفا كير ميارديت مهمة الأمم المتحدة لحفظ السلام في بلاده بأنها تصرف كأنها حكومة موازية لحكومته.

وقال ميارديت في خطاب بثته التلفزيون الحكومية إن الأمر الذي لم تقم به الأمم المتحدة حتى الآن هو إطلاق اسم الرئيس المشارك على الأمين العام للمنظمة الدولية بان كي مون.

كما اتهم ميارديت عدداً من الجمعيات الأهلية الدولية بتقديم الدعم لزعيم التمرديين ونائب الرئيس السابق ريك مشار.

ويذكر أن نحو 70 ألفاً من مواطني جنوب السودان يقيمون في مخيمات تابعة للمنظمة الدولية منذ انشلاق أعمال العنف في البلاد الشهر الماضي.

وتتهم الأمم المتحدة جانبتي الصراع في جنوب السودان بارتكاب جرائم حرب.

وتقول الأمم المتحدة إن أكثر من 500 ألف شخص أجبروا على النزوح من ديارهم بسبب القتال كما قتل ما يقرب من 1000 شخص.

وأعلنت المنظمة الدولية أنها تخطط لإرسال 5500 جندي

صور ووثائق تحوي أسراراً خاصة بأمن الدولة، وإذاعة الصور فيما بينهم، وتزويد «التنظيـم السري الإماراتي» بنسخة منها، واتصالهم بالوثائق بالتنظيم الدولي لـ«الإخوان» في مصر.

لبنان: عشرات

وعشرات الجرحى يأتي قبل يوم واحد من انعقاد مؤتمر «جنيف 2» حول سوريا وفي وقت يشهد فيه لبنان بعض الإشارات والإنجازات الإيجابية باتجاه تشكيل حكومة جديدة.

وأضاف حطيط ان الانفجار يأتي أيضاً ضمن التفجيرات الانتحارية التي تضرب منطقة ضاحية بيروت الجنوبية والبقاع الشمالي مغرباً عن توقعاته باستمرار هذه العمليات «التي تهدف إلى ضرب الأمن والاستقرار في كل لبنان».

وكانت منطقة الضاحية الجنوبية مدينة بيروت شهدت سلسلة التفجيرات العام السابق كان أبرزها استهداف السفارة الإيرانية في بيروت في 19 نوفمبر الماضي اسفر عن مقتل عدد من الأشخاص من بينهم المستشار الثقافي الإيراني ابراهيم انصاري.

وأرتفعت أصوات حملة الإشتباكات المسلحة الجارية في مدينة «طرابلس» بشمال لبنان إلى سبعة قتلى و58 مصاباً.

وعزت وسائل الإعلام الرسمية هذا الارتفاع في عدد القتلى والمصابين إلى الاشتباكات التي شهدتها المدينة منذ أكثر من ثلاثة أيام بالإضافة إلى وجود أعمال عنف وإطلاق نار بشكل متقطع يسع بين الحين والآخر.

عشائر الأنبار

إلى جانب أبناء من العشائر تنظيـم «داعش» في مدن الفلوجة والرمادي تنفي العشائر المناوئة للحكومة وجود «داعش» في هذه المدن.

وتؤكد العشائر أن أبناءها وما يت يعرف بجيش العشائر ونوار العشائر هم الذين يداومون على المدن.

هذا وألقي مدني عراقي مصرعه، وأصيب 6 آخرين، في قصف مدفعي نفذ الجيش العراقي في مدينة الفلوجة بمحافظة الأنبار غربي العراق، الثلاثاء، فيما تواصل المعارك بين نوار العشائر مع القوات الحكومية في الرمادي، حسب ما أفادت مصادر عشائرية.

وقال شيخ قبيلة جميلة في الأنبار، مشحن الجبيلي، في تصريحات صحافية إن «نوار العشائر» لازالت تواصل معاركها ضد قوات الجيش في منطقتي التكرمة بالفلوجة».

من جانبها، حذرت الأمم المتحدة عبر ممثلها في العراق، نيكولاي ملاينوف، من تفاقم أزمة المهجرين ومن ارتفاع أعدادهم في محافظة الأنبار، حسب ما نقل بيان رسمي. وكشف البيان عن تسجيل أكثر من 22 ألفاً و150 عائلة مهجرة أغلبها في محافظة الأنبار، فيما زُحّت عائلات أخرى إلى محافظات أربيل وكربلاء وبابل والنجف وبغداد.

وتزامن أعمال العنف مع اقتراب موعد الانتخابات البرلمانية التي من المقرر أن تجري في 30 أبريل القادم.

مصر: محاكمة

مؤسسات الدولة لإشاعة الفوضى واستيلاء الإخوان على الحكم.

ونقلت وكالة أنباء الشرق الأوسط عن رئيس المكتب الفني بمحكمة استئناف القاهرة المستشار محمد أربيس قوله إن الدائرة 15 بمحكمة جنابات القاهرة برئاسة المستشار شعبان الشامي ستباشر محاكمة المتهمين والتي تضم الرئيس السابق محمد مرسي والمرشد العام للجماعة محمد بديع ونائبه خيرت الشاطر ومحمود عز ورئيس مجلس الشعب السابق محمد سعد الكتاتني.

وأضاف أن المحاكمة تضم أعضاء مكتب الإرشاد محمد البلتاجي وعصام العريان وسعد الحسيني والرئيس السابق لديوان رئاسة الجمهورية محمد رفاعة الطهطاوي ونائبه أسعد الشيخة ومدير مكتب الرئيس السابق وعضو التنظيم الدولي للاخوان أحمد عبد العاطي و25 متهماً آخرين من قيادات الجماعة وأعضاء التنظيم الدولي للاخوان وذلك في قضية اتهامهم بارتكاب جرائم التخابر مع منظمات اجنبية خارج البلاد، وكانت النيابة العامة قد أسندت إلى المتهمين نهم التخابر مع منظمات اجنبية خارج البلاد بغية ارتكاب أعمال إرهابية في مصر وإشعار أسرار البلاد لصالح دولة اجنبية ومن يعملون لصالحها وتمويل الإرهاب والتدريب العسكري لتحقيق أغراض التنظيم الدولي للاخوان وارتكاب أفعال تؤدي إلى المساس باستقلال مصر ووحدتها وسلامة أراضيها.

بشغليـل وحدات أخرى ولن يكون هناك نقص في الطاقة الكهربائية التي يتم تزويد المستهلكين بها.

«جنيف 2» اليوم

وكان السكرتير العام للأمم المتحدة قد سحب دعوته لإيران للحضور في المؤتمر بعد أقل من 24 ساعة على توجيه الدعوة التي أثارت استياء المعارضة السورية والدول الغربية سيما واشنطن التي دعت إلى سحبها ما لم تحلن طهران تأييدها لاتفاق «جنيف 1» الذي يدعو لإقامة حكومة انتقالية في سوريا.

من جانبه قال نائب وزير الخارجية الإيراني للشؤون الدولية والقانونية عباس عراقجي إن «فرص وقف النزاع في سوريا خلال مؤتمر «جنيف 2» ليست كبيرة بدون مشاركة إيران». وأضاف أنه لا يمكن التوصل إلى حل شامل للقضية السورية إلا لم يتم إشراك جميع الأطراف النافذة في العملية شيئاً إلى بلاد كانت على استعداد للمشاركة في المؤتمر ولعب دور فيه لكنها لا تقبل بشروط مسيئة.

ووصفت روسيا الاتحادية قرار استثناء إيران من المشاركة في مؤتمر «جنيف 2» الخاص بسوريا بأنه «خطأ فاحش».

وقال وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف في مؤتمر صحافي أسس أن «هذا القرار خاطئ ولكنه ليس كارثياً، موضحاً أن مؤتمر «جنيف 2» الذي يبدأ أعماله غداً باسم «طابع روسي».

وأضاف أن غياب إيران عن المؤتمر يثير العديد من التساؤلات مغرباً عن رايه بأن مصلحة سورية النزاع في سوريا تتطلب مشاركة إيران في المؤتمر.

ولاحظ أن الوفد الروسي سينهب المؤتمر للدفاع عن وجهة نظر موسكو ولإطلاق الحوار بين السوريين أنفسهم.

وأكد لافروف في معرض رد على سؤال لـ«كوثا» ضرورة إن يتولى السوريون أنفسهم تشكيل الحكومة الانتقالية في البلاد.

وحلت المفوضية الدولية لحقوق الإنسان أمس المشاركين في مؤتمر «جنيف 2» المقرر عقده اليوم على ضمان الوصول «غير المقيد» للمساعدات الإنسانية في جميع أنحاء سوريا والإفراج عن النشطاء السياسيين والمشاركة الكاملة من ممثلي المجتمع المدني في عملية حل النزاع.

وذكرت المفوضية التي تضم 164 منظمة حقوقية حول العالم في بيان أن مؤتمر «جنيف 2» سيفشل إذا لم تتفق الأطراف على الأقل وتنفذ فوراً دعوة مجلس الأمن الدولي لفتح وصول للمساعدات الإنسانية دون قيود في سوريا لكي يمكن لعمال الإغاثة إيصال الإمدادات الحيوية للسكان.

ودعت الأمم المتحدة والدول المشاركة في المؤتمر إلى اغتنام الفرصة لحث كل من الحكومة السورية وجماعات المعارضة المسلحة على اطلاق جميع النشطاء السلميين بما في ذلك المتظاهرين السلميين والمدافعين عن حقوق الإنسان والنشطاء السياسيين وعمال الإغاثة والصحفيين والأطباء والمحامين.

وذكرت أنه «منذ بداية الصراع ظلت الحكومة السورية تنفذ حملات واسعة النطاق من الاعتقالات التعسفية وسجن عشرات الآلاف من المدنيين دون تجنيب النساء والأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة أو ظروف صحية خطيرة».

وأشارت المفوضية الدولية إلى أن المناقشات لحل النزاع المسلح في سوريا لا يمكن بأي حال من الأحوال أن تضع جانباً مسألة في غاية الأهمية وهي المسؤولية الجنائية الفريدة عن الجرائم الأكثر خطورة جديدة دعوتها إلى مجلس الأمن لإحالة الوضع في سوريا إلى المحكمة الجنائية الدولية.

وحذرت من أنه «إذا لم يقدم هؤلاء الأكثر مسؤولية عن الجرائم الدولية المرتكبة في سوريا إلى العدالة فإنه ستكون بمثابة تأييد ضمني لتصاعد المجازر والجرائم الدولية الأخرى» مشددة على أن «الإفلات من العقاب على مثل هذه الجرائم الدولية لا يمكن أن يكون مقبولاً أبداً».

إلى ذلك حل النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية الشيخ صباح الخالد في جنيف مساء أمس لتؤسس وقد دولة الكويت المشارك في أعمال المؤتمر الدولي بشأن الأزمة السورية «جنيف 2» المقرر عقده اليوم الأربعاء.

وكان في استقبال الشيخ صباح الخالد مندوب دولة الكويت الدائم لدى الأمم المتحدة في جنيف السفير جمال محمد الغنيم وسفير دولة الكويت لدى الاتحاد السويسي بدر صالح التنتيب.

الخالد : لدينا

كل مني ما وضعت أتمه العمل ، سيكون العمل بها بانتظام والوصول إلى حل هذه القضية ، مشيراً إلى أنه التقى رئيس الجهاز المركزي لمعالجة اوضاع الوصل للمقيمين بصورة غير قانونية صباح الاثنين في مكتبه مؤخراً . وبعاد لإجماع اللجنة العليا للجنسية في مجلس الوزراء ، والذي شرح خلاله ما اتزنته اللجنة خلال السنوات الثلاث الماضية ، وهو عمل جبار بلا شك ويستحق الإشادة .

من جهة أخرى أعلن مسؤول أمني في وزارة الداخلية أن قطاعها العملي بدأت في تنفيذ خطة استراتيجة أمنية طموحة ، لمعالجة اوضاع مخالفي قانون الإقامة والعمالة الهاشمية.

وأكد مدير ادارة العلاقات العامة والتوجيه المعنوي ومدير ادارة الاعلام الأجنبي بالإنابة بالوزارة العقيد عبد الحامد الحشاش - أن هذه الخطة تأتي في إطار حرص الدولة الكويت على الالتزام بالعهادات والوثائق الدولية لحقوق الإنسان ، وتطبيق العدالة والسواء والحفاظة على سيادة القانون.

وأوضح أن ذلك يأتي أيضاً إيماناً بالتوزيع العادل للحقوق والواجبات الإنسانية والعمالية ، وإعطاء كل ذي حق حقه ، وفق الواجبات التي تنظمها قوانين إقامة الأجانب في الكويت ، التي تعد من أكثر الدول احتراماً لحقوق الإنسان في منطقة الخليج.

وأشار إلى ان وزارة الداخلية تسعى إلى تسهيل الحقوق الإنسانية للوافدين والمقيمين على أرض الكويت ، وتطبيق القانون بكل حزم ، من خلال تنفي شكوى الوافدين والمقيمين فيما يتعلق بكفالاتهم ، والذين تسببوا في مخالفتهم لقانون الإقامة ، ومن لديهم حقوق عمالية لم يتم البت فيها عبر القنوات الشرعية ، وفق الأطر القانونية للبحث في رفع الظلم الواقع عليهم ، وإمكانية تعديل أو ضاعفهم داخل البلاد وفقاً للقوانين المنظمة لإقامة الأجانب ، بالتعاون مع لجنة حل المنازعات بوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل.

وأضاف أن هناك تنسيقاً على أعلى مستوى في هذا الشأن بين قطاع الجنسية والجوازات والاعلام الأمني ، سيتم تعزيزه عبر المراحل المختلفة لتنفيذ الخطة الاستراتيجية الأمنية لمعالجة اوضاع مخالفي الإقامة .

الكهرباء: حريق

وقالت الوزارة في بيان صحافي أسس ان الحريق حدث في إحدى التوربينات البخارية بمحطة الصبية في الساعة التاسعة والنصف من مساء أمس الإثنين وقد تم إطفاء الحريق حوالي الساعة الثانية عشر مؤكدة سلامة الوضع وعدم وجود اضرار بشرية وعدم تأثر الشبكة الكهربائية.

وأضاف البيان أنه تم إيقاف محطة الصبية الغازية احترازيًا أثناء الحريق وفقاً لإجراءات الأمن والسلامة المتبعة مشيراً إلى إعادة تشغيل المحطة بالكامل بعد ذلك ما عدا التوربينات المتضررة حيث يجري تقييم الأضرار والعمل على إصلاحها.

وأكد تشكيل لجنة تحقيق ليبحث الموضوع وتحديد ملامسته لافتاً إلى ان الطاقة الكهربائية للتوربينات المتوقفة تبلغ 230 ميغاوات حيث تم تعويض طاقتها المفقودة

المجلس يتحدى

والخطوط الكويتية وهي قوانين مهمة ما لا شك فيه ، لافتاً إلى أنه تمت إحالة قانون الحضانات إلى اللجنة التشريعية لمراجعة صياغته القانونية ، ومن ثم التصويت على مداولته الثانية ، ممتنعاً أن يتم الانتهاء من قانون الغرض الإنساني اليوم «الأربعاء».

وحول إمكانية حدوث مصادمات في جلسة اليوم ، فيما يتعلق بقوانين علاوة الأبناء والغرض الإنساني وزيادة بدل الأيجار ، وهل تم التوصل إلى حلول توافيق مع الحكومة ، قال الخالد : الإخلاف في وجهات النظر لا يسبب مصادمات ، وإنما هذا يثري الموضوع ، وتوقع حسن النوايا بالنسبة للحكومة والنواب ، ولا أتوقع مصادمات ، فأخلاف في وجهات النظر لا يقصد للرد قضية.

غير أن مصادر نيابية أكدت ان أغلبية المجلس مصرة على تحدي الحكومة والإقرار بزيادة الغرض الإنساني وبدل الأيجار وعلاوة الأوال.

وكان مجلس الأمة قد أقر في المداولة الثانية أسس مشروع القانون بتعديل الرسوم بالقانون رقم 22 لسنة 2012 ، بتعديل بعض أحكام القانون رقم 6 لسنة 2008 في شأن تحويل مؤسسة الخطوط الجوية الكويتية إلى شركة مساهمة مع إحالته على الحكومة.

وجاءت نتيجة التصويت التي تمت بالبدء بالاسم ، على تقرير لجنة الشؤون المالية والاقتصادية البرلمانية ، موافقة 46 عضواً ، وعدم موافقة أربعة أعضاء ، وامتناع خمسة آخرين من إجمالي الحضور وعددهم 55 عضواً.

ونصت المادة الأولى من مشروع القانون بعد الموافقة عليه في مداولته الثانية ، على أن يتولى إدارة الشركة مجلس إدارة مكون من سبعة أعضاء يعينون بقرار من الوزير الذي يحدده مجلس الوزراء ، لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد لمدة مماثلة ، كما يحدد مجلس الوزراء الجهة التي تباشر اختصاصات الجمعية العامة العادية وغير العادية ، وفقاً لأحكام قانون الشركات التجارية والالتزامات المشار إليها ، التي ان يتم بيع الحصص إلى المستثمر الاستراتيجي، وفقاً لأحكام المرسوم بقرار رقم 22، لسنة 2012.

ونصت المادة على أن «تتولى الحكومة تعهدة خسائر المؤسسة وفقاً لحكم المادة 13، من القانون رقم 21، لسنة 1965 ، فضلاً عن تولي الدولة «إنهاء الفترة الانتقالية وقيل بيع الحصص للمستثمر الاستراتيجي عملية تطوير الأسطول، وبعاد تقييم أصول وحسوم الشركة ، بعد عملية تطوير الأسطول وقيل طرحها للبيع».

أما المادة الثانية فنصت على أن «نسبة 35 في المئة نظرها الجهة الحكومية التي يحددها مجلس الوزراء للبيع ، بمزايدة علنية عامة بين شركات المساهمة للشركة في سوق الكويت للأوراق المالية والشركات الأجنبية المتخصصة ، سواء كانت شرعية واحدة أو تتخالف بين شركات ، وترسي المزايدة على من يقدم أعلى سعر للسهم فوق قيمته الاسمية ، مضافاً إليه مصاريف التأسيس وعلاوة الاصدار ان وجدت».

وقضت المادة بتحديد «نسبة 3 في المائة يكتب بها الماعلون الكويتيون للمقاولين من المؤسسة في الشركة ، ونسبة 2 في المائة يكتب بها الراغبون من اللقطنين السابقين الذين انتهت خدمتهم من مؤسسة الخطوط الجوية الكويتية ، من غير المشمولين في هذا القانون بالشروط التفصيلية التي يضعها مجلس الوزراء».

ونصت المادة الثالثة على أن «يكون للدولة سهم ذهبي في ملكية الشركة التي تأسست وفقاً لأحكام هذا القانون ، ويتربط على تقرير هذه الميزة إعطاء الدولة قدرة تصويتية تمكنها من الاعتراض على قرارات مجلس الإدارة والجمعية العامة للشركة لحماية المصلحة العامة».

كما وافق المجلس على إحالة المشروع بقانون في شأن دور الحضانات الخاصة على لجنة الشؤون التشريعية والقانونية البرلمانية ، استناداً إلى المادة 103 من اللائحة الداخلية لمجلس الأمة.

وإحال المجلس إلى الحكومة مشروعاً بقانون في شأن المعاملات الحكومية ، بعد الموافقة عليه في مداولته الثانية ، بأغلبية 49 عضواً مقابل عدم موافقة عضو واحد.

ويص ان هذا القانون على ان السجل والسند والرسالة والمعاملات والتوقع الإلكتروني ، في مجالات المعاملات المدنية والتجارية والادارية ، منتجة لذات الآثار القانونية المترتبة على الوثائق والسندات والتوقيعات الكتابية ، من حيث الزامه لأطرافه أو قوته في الإثبات أو حججه .

وشهد عدد من النواب في مداخلتهم خلال الجلسة ، على ضرورة حل القضية الإنسانية التي تمثل أولوية للشعب الكويتي لـ، سيما أنها احتلت المرتبة الأولى في استبيان مجلس الأمة بشأن أولويات المواطن .

وأبدى النواب عدداً من الملاحظات والانتقادات ، على سياسة الحكومة بعدم مساواة المرأة الكويتية بالرجال في الحصول على حق الرعاية السكنية ، مبيّن أن هذا ينافي بنصوص دستور الكويت في هذا الصدد.

وأكدوا أهمية استئناف الحكومة إلى معاناة المواطنين نتيجة ارتفاع أسعار العقارات وارتفاع مواد البناء والإيجارات السكنية ، وهو ما يستدعي موافقتها على زيادة الغرض الإنساني وبدل الأيجار لتخفيف من الأعباء المعيشية .